

المصادر الحديثة لتمويل وقياس التنمية الاقتصادية

أ.بعل الطاهر

جامعة البليدة -2-

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف القراءات والتوجهات الحديثة للتنمية الاقتصادية، إن علم اقتصاد التنمية عرف تطور كبير كجزء من الاقتصاد عموماً، حيث تغيرت معظم المصطلحات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية التي عرفت بها بعد الحرب العالمية، خاصة في ظل التغيرات في معطيات القوى العالمية، وبما أن عملية التنمية الاقتصادية هي المطلب الرئيس لكل الدول خاصة النامية منها، وبغية وضع التصورات الحديثة خاصة المتعلقة بقياس ومصادر التمويل للتنمية التي تعد المؤشر الصحيح لقياس بين الأهداف المسطرة ونتائج المحققة قدمها في شكل يبرز التغير الكبير في ما عرفت به التنمية الاقتصادية وما وصلت إليه.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية

Abstract: this study aimed to identify the various readings and modern trends of economic development. The science of development economy has known a major evolution as a part of the economy in general. The most concepts related economic development, that followed the world war, has changed especially under the changes of the world forces datums. Since the process of economic development is the main requirements of countries, especially the developing ones, and in order to put the modern perceptions that related to the measurement and sources of development funding, which are the right indicators in measuring the set objectives and achieved results, we introduced them in a form that highlights the big change in which the economic development was known and reached.

Key words: economic development

منهجية الدراسة

مقدمة:

طرحت التغيرات الحديثة على مفهوم التنمية الاقتصادية كثير من علامات الاستفهام، حيث انتقل اهتمام التنمية الاقتصادية من التركيز على مستوى الدخل وحجم الناتج الوطني إلى اهتمامات أكثر وأشمل تجاوزت الجانب الاقتصادي الذي كانت تغطي فيه مصطلح النمو الاقتصادي، لتتعدى إلى المجال الاجتماعي والثقافي وحتى السياسي أحياناً، وهذا كله بغية ملئ فجوة التخلف.

إن التطور الاقتصادي عمق الفارق بين الدول الشمال والدول الجنوب خاصة المتعثرة في سياستها الإنمائية، وهذا مقلص اختيارات أفرادها خاصة المرتبطة بالمؤشرات التنموية الحديثة، وقد ساهمت العولمة الاقتصادية في جانب كبير في هذا الفرق، ورغم كل هذا إلا أن الأبحاث والدراسات الحديثة في قضايا التنمية الاقتصادية، كانت لصالح هذه الدول فتعتبر دافع لعملية التنمية الاقتصادية، ويرتكز دورها في الوصول إلى نجاح العملية التنموية بأقل زمن وأدنى تكلفة.

إن إرهاصات العامة التي بدأت تشرح التنمية الاقتصادية وصلت إلى تغيير كلي لها، فتطور أساليب وطرق قياس التنمية بشكل جذري على ما كانت عليه في الماضي، إضافة إلى النظرة الحديثة لتمويل التنمية التي نتجت عن الطفرة الكبيرة التي عرفها عالم المال والأعمال، خاصة في أنواع وطرق التمويل الذاتي (الداخلية) لعملية التنمية الاقتصادية. أسباب اختيار الموضوع:

المصادر الحديثة لتمويل وقياس التنمية الاقتصادية

تكمن أسباب اختيار الموضوع البحث فيما يأتي:

1. التركيز والاهتمام الدولي بقضية التنمية الاقتصادية؛
2. أثر عملية التنمية الاقتصادية على جميع مؤشرات الاقتصاد الكلية (الداخلية، الخارجية)؛
3. التحولات المعاصرة التي طرأت على الاقتصاديات العالمية مما غير المفاهيم المرتبطة بالتنمية الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في محاولة معرفة المفاهيم المعاصرة للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التعرف على أحدث التغيرات التي طرأت على المفاهيم العامة للتنمية، مما يسهل عملية بناء استراتيجيات التنمية خاصة في الدول المتعثرة التي اعتمدت تجارب الغير في عملية التنمية الاقتصادية، ويختصر الوقت لتحقيق الأهداف المسطرة.

أهداف الدراسة:

1. الإلمام بالمفاهيم المعاصرة للتنمية الاقتصادية ؛
2. التعرف على أحدث واهم مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية؛
3. محاولة استخلاص أنجع السبل التي من شأنها إنجاح مسار عملية التنمية الاقتصادية.

مشكلة الدراسة:

تبرز إشكالية هذا البحث في السؤال الموالي: ما هي النظرة المعاصرة للتنمية الاقتصادية؟ والذي يتفرع إلى الأسئلة التالية: ما هي المقاييس الحديثة للتنمية؟ وما هي متطلبات الحديثة لقيام عملية التنمية الاقتصادية؟ وما هي أبرز المصادر المالية الداخلية الحديثة لتمويلها؟

أولاً- مفهوم التنمية الاقتصادية

تعريف التنمية يظل مرتبطاً دوماً بالخلفية العلمية والاستراتيجيات النظرية، فعلماء الاقتصاد مثلاً يعرفونها بأنها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي عبر الرفع من مؤشرات الناتج الداخلي الخام، في حين يلح علماء الاجتماع على أنها تغيير اجتماعي يستهدف الممارسات والمواقف بشكل أساس، وهذا ما يسير على دربه المتخصصون في التريية السكانية. إنه لا يوجد تعريف موحد للتنمية، إنما ترتبط بالتصنيع في كثير من الدول، وترمز إلى تحقيق الاستقلال في أخرى، بل يذهب الساسة مثلاً وصفها بعملية تمدين تتضمن إقامة المؤسسات الاجتماعية والسياسية، بينما يميل آل الاقتصاد إلى معادلة التنمية بالنمو الاقتصادي، وهذا الاختلاف الذي يصم مفهوم التنمية هو الذي سيدفع بعدئذ إلى عملية اندماج مفاهيمي تلح على أن التنمية هي كل متداخل ومنسجم وأنه تكون ناجعة وفعالة عندما تتوجه في تعاطبها مع الأسئلة المجتمعية إلى كل الفعاليات المعبرة عن الإنسان والمجتمع، عبر مختلف النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية...¹، لذا يصعب توحيد تعريف واحد شامل، ولكن الشيء المتفق عليه هو خروج عملية التنمية في الوقت الحالي من المجال الاقتصادي ولذا سوف نعرض مجموعة من التعاريف الحديثة تصب كلها في التوجه المعاصر لعملية التنمية.

1- تعريف التنمية الاقتصادية:

من بين التعاريف المقدمة للتنمية الاقتصادية في صورتها الحديثة نجد ما يلي:

المصادر الحديثة لتمويل وقياس التنمية الاقتصادية

- "عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراد من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات، بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد" ²؛
- "هي عملية تستخدم فيها الدولة الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي، يؤدي بالضرورة إلى زيادة مطردة في دخلها القومي، لكن ليحدث هذا إلا إذا تم التغلب على المعوقات الاقتصادية وتوفير رأس المال والخبرة والفنية والتكنولوجية" ³؛
- "الجهد المنظم المتكامل لدفع نمو موارد المجتمع اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وفكريا من أجل مواجهة التخلف أولا محاولة للحاق بركب التقدم الحضاري لتوفير حياة كريمة ميسرة لكل فرد من أفراد المجتمع" ⁴؛
- "الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، لغرض تحقيق زيادات مستمرة في الدخل تفوق معدلات النمو السكاني" ⁵.

2- متطلبات التنمية الاقتصادية:

تستند عملية التنمية الاقتصادية على مجموعة من المتطلبات، تتنوع ما بين ما هو مادي ومعنوي وفكري، حيث متطلبات التنمية الاقتصادية تعتبر الأساس الذي تستند عليه التنمية الاقتصادية وبغيابه لا تقوم التنمية، ولذا سوف نذكر باختصار أهم المتطلبات الحديثة لعملية التنمية الاقتصادية وهي كالتالي: ⁶

1. التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة؛
 2. الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة لتوفير الموارد البشرية المتخصصة؛
 3. وضع السياسات الاقتصادية الملائمة؛
 4. توفير الأمن والاستقرار اللازمين؛
 5. نشر الوعي التنموي بين المواطنين؛
- يعتبر أهم مطلب من متطلبات التنمية الاقتصادية العدالة الاجتماعية حيث أن عدم توفرها يؤدي إلى إحلال في عملية التنمية، وأيضا المشاركة المجتمعية في عملية التنمية وذلك بإشراك المجتمع في قرارات التنمية وذلك لزيادة تقبل المجتمع للتغيير نحو التنمية الاقتصادية
- 3- أهداف التنمية الاقتصادية:

- تسعى كل دولة إلى أن ترفع مستوى معيشة سكانها، وليس هناك من الشك أن أهداف التنمية تختلف من دولة لأخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية ولكن هناك أهداف أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية ويمكن حصر هذه الأهداف الأساسية في الآتي: ⁷
- أ. زيادة الدخل الوطني: تعتبر زيادة الدخل الوطني من أول أهداف التنمية الاقتصادية على الإطلاق، وذلك من خلال إتاحة الفرص للحصول على احتياجاتهم من مأكّل وملبس وحماية، وهذا راجع للدافع الحقيقي للتنمية والمتمثل في الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة، بالإضافة إلى، زيادة نمو عدد السكان غير المتماثلة مع النمو الاقتصادي.
 - ب. التوزيع في الهيكل الإنتاجي: يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل الوطني وزيادة متوسط نصيب الفرد التوسع في بعض القطاعات الهامة من

المصادر الحديثة لتمويل وقياس التنمية الاقتصادية

الناحية الاقتصادية والفنية، كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد الوطني بالاحتياجات اللازمة ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية لتحسينها .
ت. تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتعزيز الاعتماد على الذات: ولاشك بأن هذا الهدف الاستراتيجي يعد من أهم المطالب لكي تتحول تبعية هذه الأمة للعالم غير الإسلامي في الأمور الجوهرية إلى حالة الاستقلال الاقتصادي واحترام الذات والتدرج في بناء القوة والسلطان، و نعتقد بأن تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتعزيز الاعتماد على الذات.
4 الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية:

تعتبر التنمية والنمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، إذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع التي تهتم إدارة الحكومات التي تهتم بتطوير بلادها وازدهار شعبها، ولكن يجب الانتباه إلى وجود فرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.⁸ حيث في بدايات ظهور مصطلح التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، كان الاقتصاديون لا يجدون فرق بين التنمية والنمو، ولكن بتطور الاقتصاد حدث هناك فرق شاسع بين المصطلحين كرسه التطور الفكري لعلم الاقتصاد.

وبعد كل ما تقدم حاولنا استخلاص أهم نقاط الشبه والاختلاف بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (-1-): الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية.

البيان	التنمية الاقتصادية	النمو الاقتصادي
المشاركون	معظم أفراد المجتمع	الأقلية التي تملك الثروة (عناصر الإنتاج)
الزمن	عملية طويلة الأجل	تلقائي يحصل مع مرور الزمن
مجالته	كل المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية...)	الجانب الاقتصادي فقط
نوع القياس	كمي ونوعي	كمي
الأثر على الاقتصاد	تغير بنية وهيكلة الاقتصاد	زيادة الطاقة الإنتاجية
يعبر عن نظام اقتصادي	تخضع لخطط وإجراءات برامج مدروسة ومسطرة من طرف الدولة	يخضع لقانون العرض والطلب
العدالة	تهتم بتحقيق عدالة أكبر من خلال توزيع الدخل	لا يهتم بتحقيق العدالة بقدر زيادة الإنتاج
اللزوم	اختياري	إجباري

المصدر: بعلة الطاهر، دراسة تحليلية لآثر الجباية العادية والبتروولية على التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير غير

منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة-2، السنة المدرسية: 2014/2015م، ص23 .

ثانيا- النظرة المعاصرة لقياس ومصادر التنمية الاقتصادية.

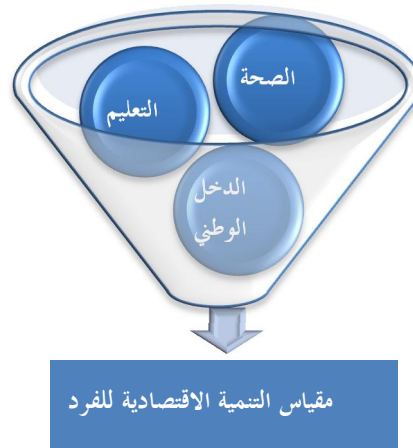
يعد التمويل الحجر الأساس لمعظم المهام والمشاريع، خاصة منها الاقتصادية وبما التنمية الاقتصادية هي جزء من هذا فيعتبر التمويل السبب الرئيس لنجاحها، وهذا النجاح لا تحقق إلا بالوصول لنقاط محددة، تخص الجانب الاقتصادي والاجتماعي للفرد، وبما معظم مصادر التمويل تنوعت والمؤشرات اختلفت، حددت دراستنا أهم وأحدث مصادر التمويل ومؤشرات قياس التنمية الاقتصادية.

المصادر الحديثة لتمويل وقياس التنمية الاقتصادية

1. مقياس نوعية الحياة:

هو عبارة عن مقياس مركب يجمع ثلاثة مؤشرات، نسبة غير الأيمن وتوقع الحياة عند الميلاد، معدل وفيات الرضع باعتباره من أفضل التعبيرات الكمية الإجمالية عن مدى تطور القوى البشرية في المجتمع من حيث خصائصها الأساسية، الصحة والتعليم ذات العلاقة القوية بمستوى الإنتاج في المجتمع، تتميز عن المؤشرات المقومة نقدا مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد، بقدر قياس أعلى مستوى لرفاه الأساسي الحقيقي وأحيانا يتخذ توقع الحياة عند الميلاد كمؤشر تلخيصي لمستوى التقدم الاقتصادي الاجتماعي ككل.⁹ لذلك نركز على أن الأمر الحديث في قياس عملية التنمية قد خرج من الجانب الاقتصادي وأصبح يركز على الأمور الاجتماعية.

الشكل رقم (1): مخطط مؤشرات التنمية الاقتصادية



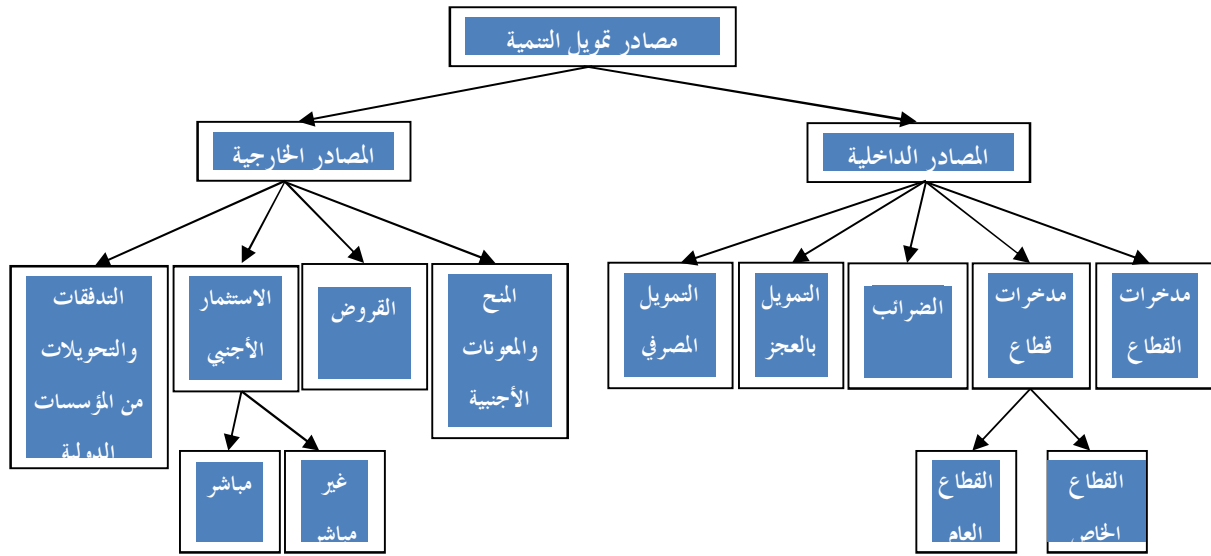
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على ماسبق

2. مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

يعد التمويل من أهم الأسس التي يقوم عليها استقرار الاقتصاد لأنه يساعد في الحفاظ على التوازنات المالية الكلية إضافة إلى استمرارية عملية التنمية الاقتصادية، سواء كان التمويل محلي أو أجنبي، حيث جرت العادة في الدول النامية أنها تعتمد على المصادر الخارجية وذلك راجع إلى القصور الشديد والفجوة الكبيرة بين المدخرات المحلية واستثماراتها. من بين التعريفات التي عرف بها والتي منها أن تمويل التنمية هو توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك؛ ويعرف كذلك بأنه البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على الميزج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المنشأة، ومن المسلم به أن تمويل التنمية الاقتصادية ينقسم إلى أسلوبيين أو مصدرين هما: التمويل المحلي والأجنبي، وسوف نفضل في كل واحدة كالتالي:¹⁰

المصادر الحديثة لتمويل وقياس التنمية الاقتصادية

الشكل رقم(2): مخطط لتمويل التنمية الاقتصادية



المصدر: بعلة الطاهر، دراسة تحليلية لآثار الجباية العادية والبتروولية على التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة-2، السنة المدرسية: 2014/2015م، ص .

المصادر الداخلية الحديثة لتمويل التنمية الاقتصادية:

اختلفت مصادر تمويل عملية التنمية الاقتصادية، فمنها ما هو خارجي كتسهيلات المؤسسات المالية الدولية، ومؤسسات المالية الإقليمية حيث النوع من التمويل استخدمته معظم الدول النامية في السبعينات عندما كانت في انطلاقة عملية التنمية، ولكن كان من أهم نتائج هذا التمويل ظهور ما يعرف بأزمة المديونية بعد عجز معظم الدول خاصة في بدايات الثمانيات على الالتزام بتسديد أقساطها، ولكن وفي الألفية الثالثة تطور الاقتصاد ليعطي حلول أقل تكلفة وأكثر فاعلية لتمويل عملة التنمية وهنا نقصد التمويل الداخلي ولكي نفصل في أنواع هذا تمويل أعطينا أهم المصادر الداخلية الحديثة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية.¹¹

- التوسع في صور الادخار التعاقدية بتشجيع التامين على الحياة، وتنظيم نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل جميع الأفراد؛
 - تامين استقرار القوة الشرائية بعض أدوات الادخار لتشجيع الأفراد على اقتناءها والاحتفاظ بها؛
 - انتهاج سياسة مرنة لأسعار أرباح تجعل الأوراق المالية أكثر إغراءً من الأموال العينية؛
 - توفير أنواع مختلفة من الأوراق الاستثمارية ترضي رغبات مختلف المدخرين وتقرير إعفاءات ضريبية محدودة لمدخرات التي تستثمر فيها؛
 - تطوير الوعي الادخاري بين الأفراد وبيان مدى فائدته في تأمين مستقبلهم؛
 - رفع كفاءة الأجهزة القائمة على تجميع المدخرات مثل صناديق توفير البريد وبنوك التنمية وبنوك الادخار.
- وفي الأخير نشير أن من أهم عوامل نجاح التنمية الاقتصادية هو أن قوم بالعمل الإنمائي دون المساس باستقرار العام للاقتصاد الوطني خاصة في مصادر التمويل، ولأن استقرار الاقتصاد من استقرار عملية التنمية لا بد على الدول أن تبذل جهد في إيجاد مصادر تمويل أقل كلفة دون خلق فجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي.

المصادر الحديثة لتمويل وقياس التنمية الاقتصادية

الخاتمة

في هذه الدراسة نشير إلى أنه لا بد أن يدرك معظم المهتمين بقضية التنمية الاقتصادية أن علم اقتصاد التنمية متجدد في كل تغير يحدث على مستوى الاقتصاد، وتعتبر المعايير التي تقاس بها عملية التنمية أمر مهم وخاصة بعد التطور الذي حدث على مستوى الوعي الاجتماعي العالمي في ما تعلق بمؤشرات التنمية الاقتصادية، وتبقى هذه الأخيرة رهينة تمويلها حيث رغم تعدد مصادر التمويل وحدثتها تماشياً مع تطور مصادر التمويل تجد الدول صعوبة في الاختيار الأمثل، ولكن وحسب الدراسات المعاصرة تحت كلها على التمويل الداخلي ونخص بذكر الادخار العائلي، الذي تنطلق منه عملية التنمية الاقتصادية لتصل إليه بطريقة أخرى عن طريق مكاسب التنمية الاقتصادية.

إن التنمية الاقتصادية مازالت هدف كل الدول خاصة السائرة في طريق النمو، رغم المعوقات التي توجهها خاصة المالية منها إلا أن التطور التكنولوجي والاقتصادي يعد من أسباب نجاح هذه العملية ويدل ذلك المعوقات، لذا يتوجب على كل الدول أن تساهم في نقل أسباب النجاح، لأن معظم مؤشرات قياس التنمية مرتبطة بطريقة أو بأخرى بالجانب الاجتماعي والاقتصادي ومدى تطورها.

النتائج والتوصيات:

- ✓ الدول مطالبة بتماشي المخططات التنموية مع المحيط الاقتصادي الدولي؛
- ✓ السعي إلى وضع إستراتيجية واضحة المعالم لدعم التنمية الاقتصادية خاصة بما تعلق بتمويلها؛
- ✓ التماشي مع مؤشرات قياس التنمية الحديثة؛
- ✓ تخفيف العبء على الدولة وإشراك الخواص في عملية التنمية الاقتصادية خاصة في الجانب لتعليمي والصحي؛
- ✓ تعزيز وتمييز الادخار العائلي وإبراز دوره في عملية تمويل التنمية الاقتصادية؛
- ✓ تقوية الثقة بين المواطن والإدارة العامة من خلال تامين مكاسب التنمية الاقتصادية وأنها ملكه خلق؛
- ✓ إعطاء البعد التنموي المستدام لعملية التنمية .

المراجع والمصادر

- 1 طارق عثمان الحسون، العولمة والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015م، ص: 62.
- 2 سعادة راغب الخطيب، التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الإعمار العلمي، 2017م، ص: 18.
- 3 مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2017م، ص: 17.
- 4 أيهاب عيسى، طارق عامر، التنمية البشرية والتنمية المستدامة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، 2017م، ص: 17.
- 5 صائب الطويل، التنمية المستدامة ومجالها، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار أمجد للنشر والتوزيع، السنة، 2016م، ص: 28.
- 6 سهيلة فريدة، التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع، سنة: 2015م، ص: 63.
- 7 مصطفى بوشامة، بعلة الطاهر، اعتماد سندات الخدمات العامة كأحد آليات السياسة المالية الهادفة لتغطية النفقات وتوجيه التنمية الاقتصادية، مقال منشور في مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة-2، العدد 14، سبتمبر 2016م، ص: 223.
- 8 محمد أحمد بدر الدين، إستراتيجيات النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، مؤسسة طيبة لنشر والتوزيع، سنة: 2017م، ص: 11.
- 9 صبرينة يونس، النفط وإشكالية التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، مكتبة الوفاء القانونية، سنة: 2017م، ص: 33.
- 10 بعلة الطاهر، دراسة تحليلية لآثار الجباية العادية والبتروولية على التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة-2، السنة المدرسية: 2015/2014م، ص: 65.
- 11 جمال سلمان الدليمي، التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سنة: 2015م، ص: 128.